

## الكلمة الافتتاحية في الاجتماع الخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1)

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في بلدكم الكويت، وذلك بمناسبة انعقاد الاجتماع الخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متمنياً لكم طيب الإقامة، وداعياً المولى العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لمواصلة بناء صرح العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، وتعزيز دعوماته وترسيخها لتحقيق المزيد من التطور والتقدم لدول المنطقة، وزيادة مستوى رفاهية مواطنيها.

وأودّ بدايةً أن أشيد بفخرٍ واعتزازٍ بالنتائج والقرارات التي تمخضت عنها الدورة الثلاثون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنعقدة في دولة الكويت، والتي جاءت في جانب مهم منها تتويجاً لجهود لجنّتكم الموقّرة في مجال الإعداد لإقامة المجلس النقدي، وتمكينه من القيام بمهامّه. وفي هذا المجال، فإنه من المؤكّد أن قرارات الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى تمثل علامة بارزة في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، حيث عكست الرؤية الثاقبة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وحرصهم الدؤوب على دفع تلك المسيرة لتحقيق الأهداف والطموحات المرجوة، وانطلاقاً من ذلك، ينبغي التأكيد على أن قرارات وتوجيهات المجلس الأعلى في دورته الثلاثين تنقل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مرحلة نوعية جديدة، تنطلق بالطبع من دروس العمل الاقتصادي المشترك على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتتطلّب في الوقت ذاته ضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها، لاسيما عقب دخول اتفاقية الإتحاد النقدي حيّز التنفيذ، ومباشرة المجلس النقدي لأعماله.

---

(1) أُلقيت هذه الكلمة بمناسبة هذا الاجتماع المنعقد في دولة الكويت خلال يومي 23 و24 مارس عام 2010.

إن الواقع الاقتصادي الراهن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه المستقبلية يختلف بدرجة ملحوظة عن معطيات البيئة الاقتصادية التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية. وبدايةً، فقد انحسرت الضغوط التضخمية في دول المجلس بشكل ملموس، إلا أن ذلك لا يعني مطلقاً تلاشي تلك الضغوط بصورة كلية. ولقد أتاح ذلك الانحسار في الضغوط التضخمية إمكانية أن تتجه مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس نحو تبني العديد من الإجراءات الرامية إلى مواجهة تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، فإن فعالية الدور الذي تلعبه السياسات النقدية في تعزيز دعائم النمو الاقتصادي وتكريس أجواء الاستقرار النقدي بدول المجلس إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة المالية، وذلك من منطلق الدور المحوري الذي تلعبه السياسة المالية في التأثير على تطورات الأوضاع الاقتصادية الكلية في دول المجلس.

وبناءً على ذلك، فإن هذه المرحلة بمعطياتها ومفرداتها إنما تتطلب بالضرورة أن ينصبّ جانب كبير من اهتمام لجننتكم الموقّرة على المواضيع ذات الصلة بالاستقرار المالي الذي بات محور اهتمام المجتمع الدولي والسلطات النقدية والرقابية في معظم دول العالم، خاصة في ظلّ ما طرحته العولمة من إفرازات، تمثل جانب منها في تزايد درجة تشابك وترابط عمل الأسواق المالية العالمية وتطوّرها ضمن آليات جديدة نتجت في ظلّ ثورة المعلومات والاتصالات. هذا إضافة إلى تيقّن المجتمع الدولي من أهمية تحقّق الاستقرار المالي والتأكد من سلامة أوضاع وأداء القطاع المالي مع ارتفاع التكاليف التي تخلفها الأزمات المالية وزيادة معدّل تكرارها، فضلاً عن النمو المتسارع في حجم المعاملات المالية، وتزايد درجة تعقيد الأدوات والابتكارات المالية المستحدثة.

ومع التسليم بأهمية وضرورة تركيز مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس خلال المرحلة الحالية على قضايا الاستقرار المالي، لا بد من التأكيد على أن إنجاز هذه المهمة ليس بالأمر

اليسير، بل يكتنفه العديد من التحديات المرتبطة بالتطبيق العملي. وبصفة عامة، فإن المرحلة القادمة تتطلب الاهتمام باستيعاب وتطبيق الأساليب التحليلية الحديثة التي يمكن من خلالها الوقوف على الأبعاد المختلفة لأي مواطن ضعف و/أو مصادر خلل في النظم المالية، وذلك ضمن منظور أكثر شمولية وأطول أمداً وأوثق صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن استخدام تلك الأساليب التحليلية في استشراف إمكانيات تعرض الوحدات والمؤسسات المالية للمخاطر بمختلف أنواعها، الأمر الذي يؤكد على أهمية تبني الأجهزة الرقابية والإشرافية لأنظمة الإنذار المبكر، وبما يعزز من إمكانيات تدارك مسببات حدوث الأزمات المالية في التوقيت المناسب، وبالتالي تجنب حدوثها.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن العديد من المؤسسات المالية الدولية قد اتجهت إلى استخلاص الدروس والعبر من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، حيث أشارت إلى ضرورة تفاعل آليات الاستقرار النقدي والمالي ضمن إطار عام محكم من السياسات الاقتصادية الكلية التي تتسم بالسلامة والحصافة. ومن هذا المنطلق، وعند الأخذ بعين الاعتبار تلك المتطلبات والمعطيات التي أفرزها الواقع الاقتصادي للمرحلة الراهنة، فإنه يمكن تكثيف الجهود وتركيزها في ثلاثة محاور رئيسية، حيث ينصب المحور الأول منها على ضمان سلامة السياسات الاقتصادية الكلية المستندة إلى قاعدة راسخة من المعلومات والبيانات التي تتسم بالشمولية والحداثة، بينما يختص المحور الثاني بتعزيز الملاءة المالية للوحدات والمؤسسات الفاعلة في النظام المالي، في حين يتجه المحور الثالث نحو استيعاب المبادئ والمعايير الدولية والاستفادة منها في وضع إطار تنظيمي متكامل لأنشطة مختلف الأطراف المؤثرة في أداء النظام المالي، وذلك تحت مظلة من القواعد والنظم الرقابية والإشرافية المحكمة.

لقد أظهرت مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرتها في التخفيف من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، وقد عكس ذلك حرص البنوك المركزية لدول المجلس على انتهاز سياسات احترازية حتى قبل ظهور بوادر وقوع الأزمة،

وهو ما أتاح الفرصة أمام السلطات النقدية والمالية في دول المجلس للتدخل وتوفير الدعم اللازم لمساندة العديد من القطاعات الاقتصادية، وذلك ضمن إطار عام من النظم والتدابير الرقابية والإشرافية.

وفي هذا السياق، فقد أسهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة وتداعياتها في إعادة النظر في الكثير من الأولويات والأطراف المشكّلة للمعادلات الحاكمة لعمل الأسواق وقطاع الشركات في دول المجلس.

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هو إلا تجسيد مؤسسي لواقع وموروث تاريخي واجتماعي وثقافي مشترك لدول الست التي تجمعها وحدة الرؤى والأهداف والمصير. ومن المعلوم أن النظام الأساسي للمجلس والاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى إنما تمثل في مجملها المرجعية الأساسية للعمل المشترك للجنة الموقّرة، كما يشكّل التكامل والترابط فيما بين دول المجلس في المجال الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للمجلس. وإننا إذ نفخر بالإنجازات التي تحقّقت في مسيرة العمل الخليجي الاقتصادي المشترك، ولاسيما اعتماد المجلس الأعلى لاتفاقية الإتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، وذلك في شهر ديسمبر عام 2008 في سلطنة عمان الشقيقة، فإنني أودّ أن أؤكد في هذه المناسبة على ضرورة الاستمرار في توثيق أواصر التعاون ومواصلة الجهود في مجال تعزيز متانة أسس اقتصادات دول المجلس، والعمل على إرساء دعائم الاستقرار النقدي والمالي، مرتكزين في ذلك على قطاع مصرفي يتمتع بسلامة أوضاعه المالية، وحصافة سياساته النابعة من قوة أجهزته الإدارية، الأمر الذي يعني في حقيقته تزايد أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به الجهات الرقابية والإشرافية على الأجهزة المصرفية في دول المجلس، وهو ما يمثل حجر الزاوية للحفاظ على الاستقرار المالي.

وفي هذا المجال، لا يفوتنا أن نشيد بالجهود المبذولة من جانب الأمانة العامة واللجان الفنية المختلفة وفرق العمل المنبثقة عنها في سبيل دفع عجلة العمل المشترك، سعياً إلى تحقيق التكامل

الاقتصادي الشامل فيما بين جول المجلس، وما يقتضيه ذلك من مواصلة العمل الدؤوب على محاور عدة، سعياً إلى تحقيق التقارب المناسب فيما بين النظم والسياسات المطبقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي الختام، أرجو أن أكون قد وفقت في تسليط الضوء على بعض النقاط التي ارتأيتها جديرة بالنقاش، خاصة في ظل ما تحمله المرحلة الراهنة من مسيرتنا المباركة من تحديات حقيقية ومهام جسيمة، تستلزم تضافر جهودنا حتى نتمكن من تحقيق ما نصبو إليه من أهداف.

---